

معيار رقم (٥٥٠)

الأطراف ذوى العلاقة

معيار المراجعة المصري رقم (٥٥٠) الأطراف ذوى العلاقة

معيار المراجعة المصري رقم (٥٥٠)

الأطراف ذوى العلاقة

المحتويات

الفقرات

| | |
|-------|---|
| ٦-١ | المقدمة |
| ٨-٧ | وجود الأطراف ذوى العلاقة و الإفصاح عنهم |
| ١٢-٩ | المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة |
| ١٤-١٣ | اختبار المعاملات المحددة مع الأطراف ذوى العلاقة |
| ١٥ | إقرارات الإدارة |
| ١٦ | استنتاجات المراجعة وإعداد التقرير |

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

معييار المراجعة المصري رقم (٥٥٠) الأطراف ذوى العلاقة

المقدمة

١- يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات عن مسئوليات مراقب الحسابات و إجراءات المراجعة المتعلقة بالأطراف ذوى العلاقة والمعاملات مع هذه الأطراف بغض النظر عما إذا كان معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة" يمثل جزء من إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

٢- يجب على المراقب القيام بإجراءات مراجعة مصممة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بقيام الإدارة بتحديد الأطراف ذوى العلاقة والإفصاح عنهم وأثر المعاملات الهامة معهم على القوائم المالية. ومع هذا فإنه ليس من المتوقع أن تكشف أعمال المراجعة جميع المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

٣- كما سبق الإشارة إليه في معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) "الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها" قد يكون هناك قيود فى بعض الحالات تؤثر على درجة القناعة التي توفرها الأدلة المتاحة لتكوين استنتاجات عن تأكيدات معينة بالقوائم المالية. وبسبب درجة عدم التأكد المرتبطة بتأكيدات القوائم المالية والمتعلقة باكتمال الأطراف ذوى العلاقة ، فإن الإجراءات المحددة في هذا المعيار سوف توفر أدلة مراجعة كافية و ملائمة لهذه التأكيدات عند عدم وجود أي من الحالات التي قام المراقب بتحديد أنها :

(أ) تزيد من خطر وجود تحريف هام بدرجة أكبر مما يتوقع عادة.

أو(ب) تشير إلى حدوث تحريف هام يتعلق بالأطراف ذوى العلاقة.

وعندما يكون هناك إشارة إلى وجود أي من الحالات عالية ، فيجب على المراقب القيام بإجراءات مراجعة بديلة أو زيادة مدى إجراءات المراجعة المطبقة أو القيام بإجراءات مراجعة إضافية وذلك وفقا لكل حالة.

٤- وردت التعريفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) والتي تم تبنيها تحقيقاً لأغراض هذا المعيار^(١).

٥- الإدارة هي المسئولة عن تحديد والإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات مع هذه الأطراف. و تتطلب هذه المسئولية من الإدارة أن تضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية مناسب للتأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يتم تعريفها تعريفاً ملائماً في نظام المعلومات ويتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

^(١) تعريف الطرف ذو العلاقة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) “الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة” هي كما يلي:

الطرف ذو العلاقة: يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

- (١) كان الطرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:
 - (١) يسيطر، أو تحت سيطرة، أو تحت سيطرة مشتركة للمنشأة (ويتضمن هذا الشركة القابضة، الشركات التابعة، الشركات الشقيقة و الزميلة).
 - أو(٢) له نصيب في المنشأة مما يعطيه حق التأثير الهام على المنشأة.
 - أو(٣) له سيطرة مشتركة على المنشأة.
 - أو(ب) كان شركة شقيقة للمنشأة كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) ”الاستثمارات في الشركات الشقيقة“.
 - أو(ج) كان مشروعاً مشتركاً والمنشأة شريك في هذا المشروع (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) الخاص بحصص الملكية في المشروعات المشتركة).
 - أو(د) كان عضواً أساسياً في الإدارة العليا سواء للمنشأة أو شركتها القابضة.
 - أو(هـ) كان عضواً قريباً لعائلة شخص تم ذكره في (أ) و (د).
 - أو(و) كان منشأة تحت السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام لأشخاص من الفقرة (د/هـ) أعلاه بما يملكونه من قوة تصويت هامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
 - أو(ز) كان نظاماً مستقلاً عن المنشأة لمزايا و معاشات التقاعد لصالح العاملين في المنشأة أو أى منشأة لها علاقة بالمنشأة.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة: هي تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين الأطراف بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل.

٦- يحتاج المراقب للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها ليتمكن من تحديد الأحداث والمعاملات والممارسات التي يمكن أن ينتج عنها تحريف هام و مؤثر فيما يتعلق بالأطراف ذوي العلاقة والمعاملات مع مثل هذه الأطراف. ورغم أن وجود أطراف ذوي علاقة ومعاملات فيما بينها يعتبر من الأمور العادية في النشاط، فإن المراقب يكون في حاجة إلى التعرف عليها بسبب ما يلي:

(أ) يمكن أن يتطلب إطار إعداد التقارير المالية الإفصاح المطلوب في القوائم المالية عن علاقات أو معاملات معينة للأطراف ذوي العلاقة كما موضح بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥).

(ب) يمكن أن يؤثر وجود الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات معها على القوائم المالية. فمثلا قد تتأثر الالتزامات الضريبية والعبء الضريبي بقوانين الضرائب في التشريعات المختلفة التي تتطلب اعتبارات خاصة في حالة وجود أطراف ذوي علاقة.

(ج) يؤثر مصدر أدلة المراجعة على تقييم المراقب لمدى مصداقيتها. وتزداد درجة الاعتماد على دليل المراجعة بالنسبة للأدلة التي يتم الحصول عليها من أو عن طريق الغير الذي لا تربطه بالمنشأة أية علاقة.

(د) قد يكون لبعض المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة دوافع أخرى بخلاف اعتبارات النشاط العادية، كالشاركة في الأرباح أو حتى الغش والتدليس مثلا.

وجود الأطراف ذوي العلاقة والإفصاح عنهم

٧- يجب على المراقب أن يفحص المعلومات التي حصل عليها من المسؤولين عن الحوكمة ومن الإدارة والمتعلقة بتحديد أسماء جميع الأطراف ذوي العلاقة المعلومة لهم. كما يجب عليه القيام بالإجراءات التالية فيما يتعلق باكتمال تلك المعلومات:

(أ) فحص أوراق عمل السنة الماضية بالنسبة لأسماء الأطراف ذوي العلاقة المعروفين.

(ب) فحص إجراءات المنشأة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة.

(ج) الاستفسار عن علاقة المسؤولين عن الحوكمة والموظفون بالمنشآت الأخرى.

(د) فحص سجلات المساهمين لتحديد أسماء المساهمين الرئيسيين أو الحصول على قائمة بأسماء المساهمين الرئيسيين من سجل المساهمين (إذا كان ذلك مناسبا).

(هـ) فحص محاضر اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وغيرها من السجلات القانونية الأخرى ذات الصلة.

و(و) الاستفسار من مراقبي الحسابات الآخرين المشتركين حالياً في المراجعة أو المراقبين السابقين بشأن معلوماتهم عن أطراف آخرين ذوي علاقة.
و(ي) فحص الإقرارات الضريبية للمنشأة والمعلومات الأخرى التي تم إرسالها للجهات التنظيمية.
وإذا ما كان هناك وفقاً لتقدير المراقب خطر منخفض في عدم اكتشاف أطراف ذوي علاقة أخرى هامة ، فيمكن له تعديل الإجراءات المذكورة أعلاه للمدى المناسب.

٨- إذا تطلب إطار إعداد التقارير المالية الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، فينبغي أن يقتنع المراقب بأن الإفصاح قد تم بالصورة المناسبة.

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

معياري رقم (٥٥٠)

الأطراف ذوي العلاقة

٩- يجب على المراقب فحص المعلومات التي حصل عليها من المسؤولين عن الحوكمة ومن الإدارة والتي تحدد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، كما يجب أن يكون متنبهاً للمعاملات الهامة الأخرى مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٠- عند الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة ، يجب على المراقب أن يدرس مدى كفاءة إجراءات الرقابة على اعتماد وتسجيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١١- يجب على المراقب ، أثناء تنفيذ المراجعة الانتباه إلى المعاملات التي تبدو غير عادية في ضوء الظروف الخاصة بكل حالة ، فقد يشير ذلك إلى وجود أطراف ذوي علاقة لم يسبق تحديدهم. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- معاملات تتضمن شروط تجارية غير عادية كالأسعار ومعدلات والفوائد والضمانات وشروط السداد.
- معاملات تفتقد لسبب منطقي لحدوثها.
- معاملات يختلف جوهرها عن شكلها.
- معاملات عولجت بطريقة غير معتادة.
- معاملات ذات مبالغ هامة أو ذات حجم كبير مع عملاء أو موردين بالمقارنة بغيرهم.
- معاملات غير مثبتة كأداء الإدارة لبعض الخدمات بدون مقابل.

- ١٢- يقوم المراقب ، أثناء تنفيذ المراجعة ، بإجراء بعض الاختبارات التي تؤدي إلى اكتشاف وجود معاملات مع أطراف ذوي علاقة وأمثلة ذلك :
- إجراء اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة.
 - فحص محاضر اجتماعات الجمعية العامة واجتماعات المسؤولين عن الحوكمة.
 - فحص السجلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات الكبيرة أو الأرصدة غير العادية مع إعطاء عناية خاصة للمعاملات المسجلة قرب أو في نهاية الفترة المالية.
 - فحص مصادقات القروض المدينة والدائنة والمصادقات من البنوك . و مثل هذا الفحص قد يشير إلى علاقة الضامن ومعاملات أخرى مع أطراف ذوي علاقة.
 - فحص معاملات الاستثمار مثل شراء أو بيع حصص في حقوق الملكية لشركة أشخاص أو أي منشأة أخرى .

معيار رقم (٥٥٠)

اختبار المعاملات المحددة مع الأطراف ذوي العلاقة

- ١٣- عند فحص المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يجب على المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة عما إذا كانت تلك المعلومات قد تم تسجيلها والإفصاح عنها بطريقة مناسبة .

١٤- بناءً على طبيعة العلاقة بين الأطراف ذوي العلاقة ، يمكن ان تكون أدلة المراجعة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة محدودة ، ومن أمثلة تلك المعاملات ما يتعلق بالمخزون المحتفظ به لدى طرف ذو علاقة كأمانة، أو إصدار الشركة الأم تعليمات للشركة التابعة بتسجيل مصاريف حق الامتياز، وبسبب محدودية توافر الدليل المناسب لمثل هذه المعاملات، على المراقب أن يأخذ في الاعتبار القيام بإجراءات أخرى كما يلي :

- المصادقة على شروط وقيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- فحص الأدلة الموجودة لدى الطرف ذوي العلاقة.
- تأكيد أو مناقشة المعلومات مع الأطراف الذين لهم علاقة بالمعاملة كالبنوك والمحامين والضامين والوكلاء.

إقرارات الإدارة

- ١٥- يجب أن يحصل المراقب على إقرار كتابي من الإدارة فيما يتعلق بما يلي:
- (أ) اكتمال المعلومات التي أعطيت له والخاصة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة.
- (ب) سلامة الافصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة في القوائم المالية.

استنتاجات المراجعة وإعداد التقرير

- ١٦- إذا لم يستطع المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات معهم ، أو إذا توصل إلى استنتاج بأن الافصاحات عنهم بالقوائم المالية غير كافية، فيجب عليه أن يصدر تقريراً معدلاً حسب كل حالة.